مقدمة مختصرة فى مبادئ الاقتصاد

للدكتور / رياض السيد أحمد عمارة
أستاذ الاقتصاد الزراعى – جامعة القاهرة

سبتمبر ٢٠٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

"على الله توكلنا ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين"

"الأعراف – ٨٨"

تصدير واجب

لم أتمكن من أن أضع الكثير مما هو متاح فى بحور علم الاقتصاد فى هذا المؤلف لأسباب عدة لعل من أهمها طبيعة المجموعة المستهدفة من التعلم مما سأضعه من قواعد. وطبيعياً فهذا مرغوب لأن المطلوب هو ما ينفع الناس وتجنب الزبد كلما كان ميسراً. ولدى قناعة بأن الطالب إذا ألم بكثير من الأساسيات التى تتناولها هذه المحاضرات سيكون قد أضاف لإطاره المرجعى كثيراً. وأيضاً فمطلوب من الطالب فى مرحلة التعليم الجامعى الأولية تعلم هذه القواعد لأنه كان ويكون وسيكون للقواعد الدور الأكبر فى توجيه النشاط الاقتصادى على أسس سليمة.

وطبقاً لمفهومى لما هو مطلوب وددت لو خرج الطالب من القواعد بماهية المشكلة الاقتصادية وسبل مواجهتها فردياً ومجتمعياً، والطاقة الموردية والعوامل المؤثرة فى كفاءتها، وأساسيات الطلب والعرض وتوازن السوق، ومدلول تقديرات مرونات العرض والطلب السعرية والمرونات الداخلية والمتقاطعة وكذا القيمة التطبيقية لتلك التقديرات وأيضاً فكرة مبسطة عن الاختيار بين البدائل الاستثمارية. وكلى يقين أن إلمام الطالب وتمكنه من تلك القواعد بجانب ما درسه فى المرحلة الثانوية سيجعل منه إنسان عصرى التفكير بعيد عن القوالب الجامدة فاقدة الظل. وبالرغم من هذه القناعة فأنى أرحب بمن يصوب لى مفهومى أو ما هو مدرج بالمادة العلمية وهذا مطلوب وأتعشم توقعه وبسعة طالما أن هدفى هو مصلحة الطالب والعمل على تكوينه تكويناً سليماً، وأعد بأننى سأصوب ما يجب تصويبه فى حينه وقبل الشروع فى خروج هذه المحاضرات فى مؤلف متكامل أضمّه لمؤلفاتى الثلاث السابقة. وأخيراً أوصى الطالب بالصبر على تعلم اقتصاد القواعد لأنه جامد، ولكن بالصبر على الإلمام بالقواعد وتعلمها خير كثير فهى على الأقل جزء من ثقافة العصر وشاهد على عصرية الإنسان. والله من وراء القصد وهو المستعان.

دكتور / رياض السيد أحمد عمارة

القاهرة فى ٨ أغسطس ٢٠٠١

الباب الأول

فى المشكلة الاقتصادية والموارد الاقتصادية

أ. المشكلة الاقتصادية ومفهوم اقتصاد السوق

يوجد اقتصاد طالما وجدت مشكلة اقتصادية بمعنى أدق عدم القدرة على موازنة الموارد المحدودة مع الرغبات المتعددة والمتنوعة والمتغيرة. ولعلى لا أكون مبالغاً فى بداية الألفية الثالثة بعد الميلاد إذا قد قيل فى العصور الوسطى من أن الدين هو صفاء للروح، وأنه بالقانون يتحقق العدل، وأنه بالطب يحيا الإنسان سليماً، وبالاقتصاد تتحقق رفاهية المجتمع ويكون ذلك حلاً لمعضلته الاقتصادية.

وتلمس المجتمعات مشكلتها الاقتصادية فى حالة عجز مواردها عن الإيفاء باحتياجات أفرادها – كذلك يلمس الفرد مشكلته إذا لم يتمكن من الموازنة بين موارده المحدودة وبين احتياجاته. إذاً، هناك حاجة لقواعد علم طالما كانت لا متساوية الموارد والحاجات قائمة. وليس هذا فحسب، بل أن احتياجات الأفراد غالباً تتسم بالتطور والنمو. فهى ليست ساكنة أو إستاتيكية بل إنها تتطور مع الزمن وتتطور متطلبات الفرد، وبالمثل يمكن ملاحظة نفس الشىء بالنسبة للمجتمع، ومن هنا دائماً تعجز الموارد حتى فى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذا العجز نسبى ويختلف من مجتمع لآخر ولكنه موجود، وعليه تختلف حدة هذه المشكلة بين المجتمعات، وأيضاً تختلف طرق مواجهتها ومحاولة توصيف البدائل المناسبة. فهذا التوصيف يرتبط بالمتاح من الموارد وأعنى أنه لو كان هناك مجتمعاً من المجتمعات لديه وفرة فى موارده لما كان لديه مشكلة اقتصادية أى بلغة أخرى فإن الندرة Scarcity هى الحاكمة والمحددة لرفاهية الفرد والمجتمع. فكما سيلى بيانه فطاقة أى مجتمع بحكمها المتاح له من الموارد سواء الأرضية أو المائية أو الرأسمالية أو غيرها أو ما نطلق عليه القاعدة الموردية Resource Base .

وهذه القاعدة الموردية محدودة بحدود وإمكانات المجتمع الطبيعية وعليه فللإيفاء بحاجات المجتمع فإنه لابد من تحقيق الكفاءة فى استخدام الموارد لكى تنتج أكثر وهذا ما نقصده بالكفاءة أو Efficiency وتتعاظم كفاءة استخدام الموارد عندما لا يمكن الحصول على إنتاج أكبر من نفس الموارد أو نفس الإنتاج من موارد أقل كما سيتضح لاحقاً.

ومنذ قديم الزمان والمشكلة الاقتصادية تشغل بال المجتمعات والأفراد وعليه كان للإقتصاد روادا مثل كثير من العلوم. حاول كل منهم العمل صياغة مفاهيم وقواعد مؤداها بلوغ رفاهية المجتمعات ولقد سجلت كتب الفكر الاقتصادى أسماء رواد عدة منهم رواد مدرسة التجاريين ومدرسة الطبيعيين، ثم كان فكر آدم سميث المتكامل فى كتاب ثروة الأمم والذى ظهر عام ١٧٧٦ ليأصل بذلك لاقتصاد القواعد حيث قدم مفهومى اليد الخفية Invisible Hand والتخصص وتقسيم العمل Division of Labor فاليد الخفية هى التى تحرك النظام الاقتصادى لتحقيق التناسق بين غايات الفرد وأهداف المجتمع، كما أنه بتقسيم العمل يحقق الفرد الكفاءة التى تؤدى فى النهاية لرفاهية المجتمع. وتلى آدم سميث ديفيد ريكاردو الذى قدم الكثير فى نظرية القيمة والتوزيع ووضع أسس التجارة الخارجية التى نطبقها حتى اليوم ومميز بين الميزة النسبية والميزة المطلقة استنادا إلى نفقة الإنتاج وهى نفس القواعد تقريبا الذى نستخدمها اليوم تحت مسمى القدرة التنافسية أو التنافسية Competitiveness. وشهدت الفترة من ١٨٢١ إلى ١٩٣٦ أفكار لكثير من الاقتصاديين منهم مالتس وكارل ماركس ومارشال وغيرهم حتى ظهرت آراء جون ماينور كينز بظهور كتابه "النظرية العامة" والتى بها استقر التميز بين عمل وآراء الكلاسيك فى النظرية الاقتصادية الجزئية Microeconomics وبين آراء كينز فى النظرية الاقتصادية الكلية Macroeconomics. والتى حلت قواعدها مشاكل الدول الصناعية بعد الكساد العالمى الكبير والذى إجتاحها بعد عام ١٩٢٩ وألقى بنحو ٢٥% من السكان ضمن قوة العمل عبر الطريق عاطلين. ولعل أهم ما أشار اليه فكر كينز التوازن دون مستوى التشغيل الكامل أى إمكانية إحداث توازن اقتصادى مع وجود بطالة، وكانت أفكار كينز هذه مبررا لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى معارضا بذلك أنصار النظرية التقليدية والذين اكدوا حرية التجارية وعدم تدخل الدولة[1]. ومن هنا يمكن التميز بين ثلاث نظم محددة :

[1] لمزيد من التفاصيل، راجع :-
د. حازم الببلاوى. دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الاقتصادى. الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٦، ص ص ١٢٧-١٥٢.

الأول :- يقوم على حرية التجارية وعدم أو محدودية تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وهذا ما نطلق عليه نموذج الحرية الكاملة Laissez-Faire أو اقتصاد السوق Market Economy أو اقتصاد القواعد.

الثانى :- كان من ضمن آراء بعض الرواد الكلاسيك دعوى التدخل الكامل للدولة نتيجة لرشدها وتطور هذا المفهوم ليظهر نموذج اقتصاد الأوامر Command Economy والذى اعتقد أنه اختفى تماماً الآن بسقوط وإنفراط دول الكتلة الشرقية.

الثالث :- هو اقتصاد قواعد يقوم على فكر آدم سميث وجون كينز كنموذج وسط يسمح للدولة بالتدخل فى النشاط الاقتصادى بوضع السياسات وتوجيه الاستثمار لتحقيق التناسق بين غايات الفرد وأهداف المجتمع.

وحتى اليوم عام ٢٠٠١ أى بعد نحو ٢٢٥ عام من ظهور كتاب آدم سميث وبعد نحو ٥٤ عاماً من وفاة كينز ما زالت آراء الإقتصاديين منقسمة حول دول الدولة فى توجيه النشاط الاقتصادى ويعقد لذلك المؤتمرات ويتبارى الباحثين كل يدافع عن وجهة نظره. وأعتقد أن الحرية المطلقة لا تعنى الفوضى وعشوائية القرارات الاقتصادية. فنعم لتدخل الدولة ولكن فى حدود الدور التأشيرى الذى ينظم علاقات السوق وعلاقات الأفراد وعلاقة الأفراد بالدولة.

وبعد السرد السابق نستطيع أن نقدم لمفهوم إقتصاد القواعد وبالفعل سيركز الجزء الأول من هذا المقرر على قواعد الإقتصاد الجزئى كما وردت من أفكار الكلاسيك والنيوكلاسيك من أمثال مارشال وباريتو وفيكسل وجيفونز وغيرهم حيث سأقدم سياسات العرض والطلب، وحساب مرونات الطلب والعرض السعرية والمرونات الداخلية والمتقاطعة وتفسير مدلولها، وقانون تناقض الغلة، وتوازن السوق، والسوق التنافسية الكاملة والسوق الإحتكارية، ونموذج سوق المنافسة الإحتكارية كسوق وسط بين المنافسة والإحتكار، بينما يركز الجزء الثانى على الإقتصاد الشامل حيث سنستعرض السياسات المالية والنقدية وسياسات التجارة الخارجية وسياسات الأجور والدخول، ونموذج الدالة الإستهلاكية، ومفهوم الإدخار والإستثمار، وتقدير مضاعف الإستثمار وكلها من أفكار

كينز ومن تلاه من الإقتصاديين مثل فريدمان وديزونبرى وبيكر وفبلن وبوكنان وتوبـــن وغيرهم. وبالجزئين معاً يكتمل فكر الطالب عن عمل إقتصاد القواعد أو إقتصاد السوق.

ب. المشاكل الإقتصادية الثلاث

مما سبق يتضح أن طاقة أى مجتمع الإنتاجية أساسها المتاح من الموارد والمعلومات الفنية التى تساهم فى زيادة كفاءة استخدام الموارد لتنتج أكثر. وبالرغم من ذلك فهناك تسـاؤلات ثلاث محددة لتفضيلات المجتمع، وهى :-

١. ماهى السلع والخدمات التى يجب أن تنتجها ؟.

٢. كيف ننتج هذه السلع والخدمات ؟.

٣. ولمن ننتج هذه السلع والخدمات ؟.

فأى مجتمع عليه أن يختار بين البدائل من السلع والخدمات التى يجب أن ننتجـــها حالياً ومستقبلاً. بمعنى أنه فى الوقت الراهن هل ينتج مجتمـــع مـــا الســـلاح أم الكســـاء والغذاء. وهل ينتج الغذاء أم الكساء فقط ؟. ولأى مستوى ينتج ؟. هل ينتج المجتمع الغذاء والكساء دونما اعتبار للأجيال المستقبلية ؟. أم هل سيوفر جزء من موارده من اســـتهلاك اليوم كإستثمار للمستقبل والأجيال القادمة وذلك بإنتاج سلع رأسمالية تساعد فى زيادة كـــلا من الإنتاج والإستهلاك مستقبلاً.

كما يقع المجتمع فى مسألة اختيار عند مفاضلته بين أساليب إنتاج السلع والخدمات من المتاح بين الموارد. ولعل أوضح واسهل الأمثلة على ذلك هل ننتج الكهرباء من الغاز أو البترول ؟. وأعتقد أن الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة لأنه سيدخل فى الإعتبـــار مستوى التكنولوجى والآثار المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بمثل هذا القرار.

وكذلك فسيظل سؤال لمن ننتج قائماً حتى بعد الإجابة على الســـؤالين الســـابقين، وأيضاً يقع المجتمع ككل فى الإختيار بين بدائل السلع والخدمات التى تحتاجـــها الفئـــات المختلفة وحتى داخل الفئة الواحدة. فمن الموارد المحدودة – مثلاً – هل ينتـــج المجتمـــع سلعاً للشباب على حساب السلع والخدمات التى يتطلبها الكبـــار. أو هـــل ينتـــج الســـلع والخدمات التى يحتاجها الفقراء على حساب الأغنياء. أم ماذا ؟. وتظل هذه الأسئلة تحوى

مشكلات يسعى أى مجتمع لحلها طالما أنه لم يستقر على الإختيار بين البدائـــل إســـتناداً للمتاح من الموارد المحدودة.

وعليه فلابد وأن يوجد شئ يعكس قائمة اختيار المجتمع ويستخدم لتحديد التوليفـــة المثلى التى ينتجها هذا المجتمع من ضمن قائمة الإختيار. وبالفعل إكتشف الإقتصاديون ما يسمى بمنحنى الإنتاج الممكن Production Possibility Fronteer (PPF) والـــذى سنوضحه بعد شرح الموارد الإقتصادية.

جـــ. الموارد الإقتصادية

لكلٍ مجتمع متاح من الموارد الطبيعية وهى على سبيل الإجمالى محدودة بحـدوده القطرية، ولا يستطيع أى مجتمع أن يزيد من عرض موارده الطبيعية إلا بالغزو أو الضم بأشكاله ولكنه يمكنه أن يقللها. ويصبح المورد إقتصادياً إذا كان متاحـــاً أولاً واســـتطاع الإنسان أن يحوله لنافع ثانياً.

ولكى أدلل على ذلك، الموقع مورد ولكن إن أحسن الإنسان إستغلاله أصبح مورداً إقتصادياً. والرمال ومياه البحيرات وغيرها موارد ولكن هى إقتصادية إذا أمكن للإنســـان الإنتفاع بها وهنا أيضاً تظهر مشكلة الندرة Scarcity السابق الإشارة إليها كلما زاد طلب الإنسان على تلك الموارد.

والموارد الإقتصادية هى إجمالى تخلفات المجتمع وتقع مشكلة تعظيم الكفاءة فـــى زيادة الإنتاج بما لا يتجاوز المتاح من هذه الموارد كمـــا ســـبق ســـابقاً. وقـــد اختلـــف الإقتصاديون فى تصنيفهم للموارد، فمنهم من إعتبرها إجمالاً أرض وعمـــــل ورأســـمال وإدارة، ومنهم من إعتبر العمل مقابل الأداء العضلـــــى للإنســـان والإدارة مقـــابل الأداء الفكرى والعقلى والتنظيمى وكلاهما عمل، وأعتبروا الأرض هبة الطبيعة وهى رأســـمال ورأس المال هو رأس المال وكلاهما رأسمال وعليه تكون الموارد هـــــى العمـــل ورأس المال. وإذا أخذنا بالتصنيف الأول أو الكلاسيكى لعناصر الإنتاج فسأورد فكـــرة مبســـطة على تلك الموارد.

أ. **الأرض Land** :- مورد طبيعى هبة من الله وهى عنصر إنتاجى يتميز بأربع صفات رئيسية طبقاً لما أشار إليه Timmons وهى :

(١) عرضها ثابت فى المدى القصير،

(٢) لا يمكن نقلها من مكان لآخر،

(٣) لا يمكن إحلالها كلية،

(٤) تختلف درجة خصوبتها حيث أن أى وحدتين من الأرض ليستا متماثلين تماماً.

والأرض هى أهم عناصر الإنتاج، فلا إنتاج بدون أرض حتى الآن. كما أنه ليس الإنتاج فحسب بل عندما نذكر كلمة الأرض فأن الإشارة تكون للأرض وما بداخلها من معادن وما لها من موقع وما عليها من بحار وأنهار وجبال ورمال وغيرها. ونظراً لأن الأرض هى المورد الحاكم كان هناك على مدى عمر الشعوب وتاريخها تعارضاً Conflict فى استخدام وتوزيع الأرض بين الاستخدامات. وهى ايضاً مسار تعارض بين أهداف الفرد وغايات المجتمع، فالفرد قد يجد فى استخدام معين ما يحقق له أكبر كسب صافى فى ذات الوقت قد يجد المجتمع أن استخداماً آخر له قيمة مجتمعيه أعلى أو قد يضع على الإستخدام الأول من القيود التى تحجمه. إذا فحيازة الموارد الإقتصادية الأرضية لا تعنى فردية النزعة فى استخدامها ولكن الإستخدام فى إطار نظم وتقاليد وعادات المجتمع، وأيضاً فى إطار ماهو مقبول إجتماعياً. ومن هنا يكون التعويض أحياناً مطلوباً لكى يتحقق الوفاق بين عائد المجتمع ومكسب الفرد وإذا أخذنا بأن الإستخدام إقتصادى. وفى ضوء ما يقره المجتمع، فقد حدد ديفيد ريكاردوا منذ نحو ١٨٣ سنة ما يفيد بأن الإنسان يبدأ فى استغلال الأرض الأعلى قدرة إنتاجية لكى يحقق أعلى ريع إقتصادى ثم يكون بعد ذلك لديه الخيار لدفع تكلفة أعلى للوحدات ذات القدرة العالية لتحقيق أكبر عائد أو دفع إيجار أقل لوحدات أقل من حيث القدرة الإنتاجية للحصول على عائد أقل وهكذا. والريع هنا ليس عائداً على الخصوبة فحسب بل هو على الخصوبة والموقع وحتى الظروف البيئية والمناخية المحددة لنوع الإنتاج.

ب. **العمل Labor** : وهو عنصر الإنتاج البشرى فى العملية الإنتاجية سواء فى الصناعة أو فى الزراعة أو الخدمات أو غيرها. والمقصود بخدمات وحدات العمل هى تلك

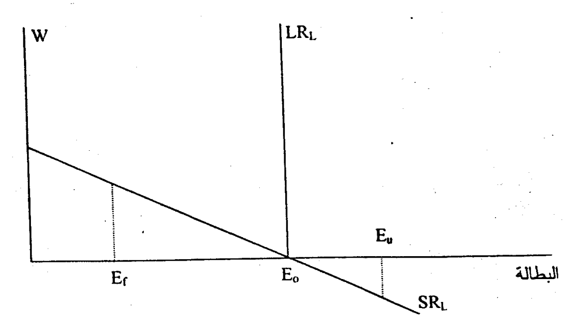
الخدمات التى يقدمها العاملين فى وقت معين أو الوقت الذى يبذله العامل فى إنتاج سلعة أو أداء خدمة ما كإستخراج المعادن أو فلاحة الأرض أو صيد الأسماك أو الخدمة فى المكاتب أو غيرها.

وتختلف وحدات العمل من حيث المهنة والنوع والعمر. ولذلك فدائماً تكون الإحصائيات المتاحة وفقاً لكل مصدر من مصادر الإختلاف وذلك لأسباب عدة. فطبقاً للنوع أو الجنس هناك عمل الذكور وعمل الإناث. وفقاً للفئة العمرية هناك عمل الأطفال وعمل الشباب فى سن العمل. ووفقاً لمهارة العامل هناك العامل الماهر وذو المهارة المحدودة وغيرها من التقسيمات. وتحسب قوة العمل من الفئات العمرية من السكان ضمن تلك القوة، وهى تشكل الحجم الإجمالى لقوة العمل فى المجتمع. ونقيض العمالة البطالة وهى آفة المجتمعات الصناعية والإقتصاديات الرأسمالية عموماً. وهى تقاس بالسكان بقوة العمل الذين لا يجدون عمل أو يبحثون عنه. ولمجرد التذكرة فقد سبق الإشارة الى أنه آبان الكساد العالمى الكبير ١٩٢٩-١٩٣٦ كانت البطالة فى الدول الصناعية فى حدود ٢٥% وقد كانت هذه المشكلة هى المؤرقة للنظام والمعجلة لإفنائه، أيضاً هى التى جعلت آراء كينز فى التوازن دون مستوى التشغيل الكامل مسموعة ولها صدى بتلك الدول.

ويدفع للعامل أجراً نظير خدماته. والأجور من المفروض أن تكون عادلة وتعكس القيمة الحقيقية لناتج وحدة العمل. ولكن لم تكن ولن تكون الصورة مثالية كذلك، وهذا الذى دفع الى كثير من الخلاف بين الإقتصاديين حول توزيع الفوائض الإقتصادية من لدن كارل ماركس للآن. وحتى قبل كارل ماركس كان هذا السؤال مصدر جدل بين المفكرين. ولقد حدد كينز مما اسماه بظاهرة خداع النقود Monetary illusion، حيث أن زيادة الأجور النقدية بنفس نسبة زيادة الأسعار قد تدفع لخداع حيث يقبل العمال زيادة فى أجورهم ولكنها ليست زيادة حقيقية وهى وهمية لمجرد أنهم يميلون لزيادة الأجور النقدية حتى مع زيادة المستوى العام للأسعار.

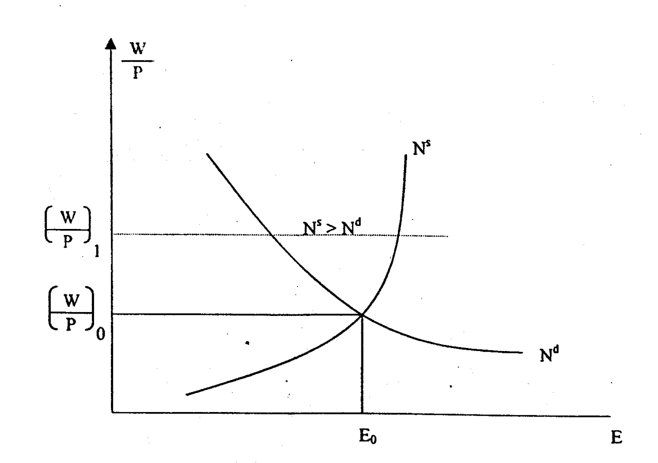
والعوامل التى سبق الإشارة اليها وهى مستوى التشغيل والبطالة وتضخم الأجور Wage Inflation مرتبطة مع بعضها البعض ويعالجها فرع متخصص من فروع علم الإقتصاد هو إقتصاديات العمل Labor Economics . ففى بداية الستينات كانت

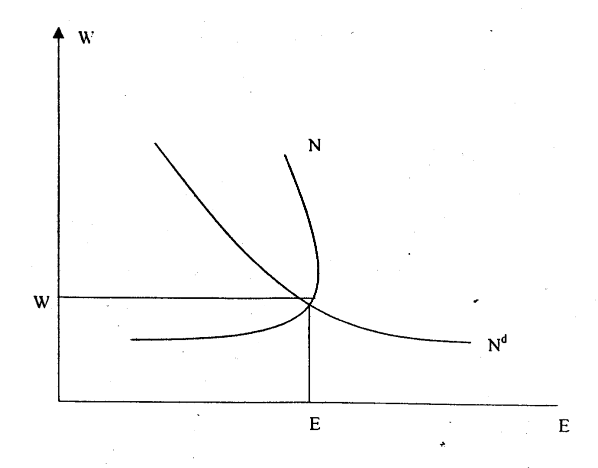
ملاحظة فيليبس Phillips والتى اتضحت له من دراسة البيانات التاريخية الإحصائيـة أن هناك عكسية بين تضخم الأجر النقدى ($\dot{W} = \frac{dw}{dt} \cdot \frac{1}{w}$) وبين معـدل البطالـة (U)، شكل رقم (١).



شكل رقم (١) : منحنى فيليبس فى المدى القصير والمعدل الطبيعى للبطالة

وأصبحت هذه العلاقة محل بحث الإقتصاديين لأنها علاقة تضم علتين خطرتيـن ألا وهما التضخم والبطالة. وأشارت دراسات فريدمان M. Friedman بعـد ملاحظـة فيليبس الى ما يسمى بالمعدل الطبيعى للبطالـة Natural Rate of Unemploymen حيث تثبت البطالة عند هذا المعدل فى المدى الطويل، أو أنه فى المدى الطويـل يكـون التغيير فى الأجر الحقيقى ثابتا أو ينمو بمعدل يعادل معدل نمو إنتاجية العامل وسادت هذه النظرية ولكن بعد مرور وقت وجيز أتضح أن كلا من معدل التضخم ومعدل البطالة أخذا نفس الإتجاه فى الزيادة وخاصة بعد حرب ١٩٧٣ واصبح إحداث توازن عـن طريـق أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية أمرا صعبا. وأخيرا فبالنظر للشكلين البيانين فـى الشكل رقم (٢) يتضح أن التوازن فى الشكل الأول يبدو غير ممكن فى المـدى القصـير وأنه ظاهرة طويلة المدى فقط وهذا يؤكد ما ذهب إليه كينز من رفضه لتحليـل المـدى القصير ومن ثم أكد إمكانية إحداث التوازن الإقتصادى دون التشغيل الكامل.





شكل رقم (٢) : التوازن فى سوق العمل

ولكن فى الشكل الثانى يتضح أن زيادة الأجر السوقى يقابلها زيادة فى وحدات عنصر العمل ولحد معين بعدها قد لا يحدث ذلك كنتيجة لتفضيل الفراغ Leisure Preference . وهذا يعنى أن التوازن قد لا يكون ممكناً فى المدى القصير أيضاً.

ج. رأس المال **Capital** :- هو من صنع الإنسان وهو يشتمل على السلع التى يستخدمها المجتمع لإنتاج سلع أخرى وهى الآلات والمعدات التى يستخدمها الإنسان لإنتاج السلع والخدمات. كذلك فرأس المال ضرورى لتسهيل وتمويل عمليات الإنتاج والإنفاق. ولقد ميز الإقتصاديون بين صور عدة من راس المال لعل من أهمها راس المال الثابت كالمبانى والمنشآت والآلات والمعدات وغيرها، ورأس المال العامل أو الجارى والذى يمول عمليات الإنتاج خلال الفترة من بدأ النشاط الإنتاجى وحتى الإنتاج.

ويلاحظ أن راس المال الثابت يستخدم فى أكثر من عملية إنتاجية ولا يمكن إحلاله كلية فى المدى القصير، وأيضاً فالمدفوعات لرأس المال الثابت هى التكلفة الثابتة وعليه تتحدد الطاقة الإنتاجية فى المدى القصير. أما رأس المال العامل فهو اللازم لتمويل العمليات الإنتاجية وهو متغير سواء فى المدى القصير أو فى المدى الطويل. وكلا الشكلين راس المال الثابت والعامل متغيرين فى المدى الطويل ويحددان السعة أو الطاقة الإنتاجية. وقد أكد الإقتصاديون سيادة ما يسمى بدورات الفقر على جانبى عرض وطلب رأس المال وأنه لكسر هذه الدورات فإن على الدول :-

١. العمل على كسر هذه الدورات بزيادة المعروض من راس المال وكذلك توجيه ذلك العرض لإنتاج سلع وخدمات سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية.

٢. تيسير رسائل الحصول على راس المال اللازم لتمويل العمليات الإنتاجية وبشروط وبضمانات ميسرة ولكن غير مرهقة ولا تعوق الإنتاج.

٣. زيادة الطاقة الإستثمارية لإستيعاب وتوجيه رؤوس الأموال نحو أغراضها الإستثمارية.

٤. توفير الضمانات الكافية لحصول المستثمر على عائد إستثماره وكذلك رأس مالـه غير منقوص إذا ما رغب فى ذلك.

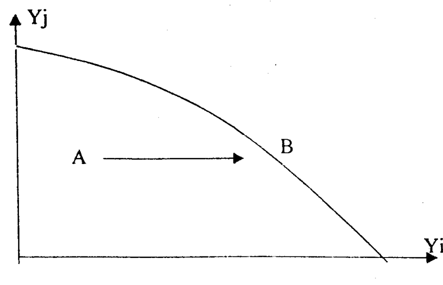
هذا بالإضافة الى تسهيل وتيسير الإجراءات الإستثمارية وتوفير الخدمات اللازمة وكل ذلك من أجل زيادة حجم التكوين الرأسمالى والذى يـؤدى بـدوره لزيـادة حجـم الإستثمارات والنقود "Money Produces Money".

د. **الإدارة Management :–** الإدارة أو التنظيم هى المورد الأخـير وتتحمـل الإدارة مسئولية توجيه عناصر الإنتاج الأخرى نحو استخدامها الأمثل هذا بجانب ما تكتنفـه الإدارة من مخاطرة تتعلق بنواحى الكسب والخسارة المرتبطين بالنشاط الإقتصـادى. وهذا يعنى أن الإدارة تتحمل الكسب والخسارة وعليه فمدير المنشأة الإقتصادية يحـاول مزج عناصر الإنتاج بما يكفل لمنشأته أدنى تكلفة وأكـبر عـائد إقتصـادى ممكـن. والإدارة لا تعنى فقط سلطة المدير ولكن تتسم الإدارة بخبرة علمية وعملية. فعلى سبيل المثال فأن مدير المنشأة من أجل تحقيقه لأكبر عائد إقتصادى يقوم بدراسـة أسـواق الموارد والنواتج النهائية، ويدرس أسواق الموارد الأخرى المتعلقة بمنشأته كما يراجـع سجلاته وذاكرته فيما يتعلق بقرار ما. وأبعد من ذلك، قد يكون مطلوباً من المدير توقع الإنتاجية أو الأسعار المستقبلية فى أحيان كثيرة. إذا فالإدارة خبرة علمية وعملية ولـها أصول كما أن للمدير سمات يجب أن يتحلى بها بعضها مكتسب من دراسته الأكاديمية وأكثرها من خبرته العلمية وعليه أجزم وأقول أنه لا يصلح أن يكون أى إنسان مديـراً ناجحاً، والإستثمار فى تكوين كوادر إدارية جيدة إستثماراً ذا عائد عالى كما أشار الـى ذلك إقتصاديين كثيرين وعلى رأسهم T.W. Schultz حيث أنه بالإدارة العلمية يمكـن فعلاً رفع كفاءة استخدام الموارد.

د. منحنى الإنتاج الممكن[1]

The Production Possibility Frontier (PPF)

يعكس منحنى الإنتاج الممكن أو الممكنـــات الإنتاجيـــة (PPF) قائمـــة اختيـــار المجتمع وهو يبين الإنتاج الأقصى الذى ينتجه المجتمع استناداً إلـــى قاعدتـــه الموارديـــة ومستوى التكنولوجى بهذا المجتمع. ويوضح الشكل رقم (٣) منحنى الإنتاج الممكن وهـــو يبين حدود إنتاج المجتمع كموارد مجتمع ما قد تكون منتجة للمستوى (A) ولكن المطلوب بالتكنولوجى **الانتقال** للمستوى (B) بجعل هذه الموارد أكثر إنتاجية.



شكل رقم (٣) : منحنى الإنتاج الممكن (PPF)

---

[1] الإثبات الرياضى يستند إلى أنه باعتبار الموارد (X^0) وان داله الإنتاج داله عن الصورة.

$$X^0 = f(Yj, Yi)$$

إذا

$$dx0 = \frac{\partial f}{\partial y_j} dY_j + \frac{\partial f}{\partial Y_i} dY_i = 0$$

أو

$$\frac{\partial f}{\partial Y_j} dY_j = -\frac{\partial f}{\partial Y_i} dY_i$$

أو

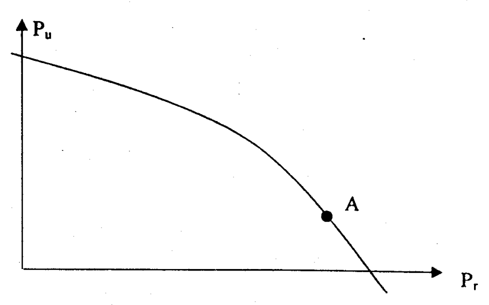
$$\frac{dY_j}{dY_i} = -\frac{\partial f}{\partial Y_i} \div \frac{\partial f}{\partial Y_j}$$

= - MR Tr

<u>لمزيد من التفاصيل راجع :</u>

Samuelson Paul A., and Nordhaus. William D. <u>Economics</u> 15th edition, McGraw-Hill, INC, pp. 10-15.

ولو اعتبرنا أن مجتمع ما لديه خيار بين إنتاج الغذاء والسلاح، فإن المنحنى بين الخيارات المختلفة اعتبارا من إنتاج صفر من أى من المنتجين أو زيادة إنتاج أحدهما على حساب التضحية بإنتاج الآخر. وهذا نظريا ما يعكسه ما يطلق عليه بالمعدل الحدى للاستبدال بين المنتجين (MRTr). ولقد استخدم الإقتصاديون منطق الإحلال بين النواتج لإنتاج أقصى [illegible] ممكن فى ضوء قاعدة الموارد المتاحة والتكنولوجى فى بيان العديد من الحالات التى توضح اختيار المجتمعات كأختيارها مثلا بين إنتاج السلع العامة Public Goods والسلع التى ينتجها القطاع الخاص Private Goods ، شكل رقم (٤)، وأيضا بين الإستثمار والإنفاق الإستهلاكى فى وقت ما وما إلى ذلك.



شكل رقم (٤) : الإختيار بين لاسلع الخاصة (P_r)، والسلع العامة (P_u)

وجدير بالإشارة إلى أن أى مجتمع يستهدف زيادة إنتاجية إلى الطاقة القصوى لحجم موارده، ولكن ليس هذا هو المطلوب، فحسب بل المطلوب هو أيضا زيادة كفاءة هذه الموارد Efficiency إلى الدرجة التى لا يستطيع المجتمع أن ينتج بعدها أكثر دونما نقص من نواتج معينة أخرى وهنا يمكن القول أن المجتمع ينتج على منحنى إنتاجه الممكن. وهذا هو مفهوم الكفاءة فى استخدام الموارد وهذا هو المطلوب لأن النقيض من ذلك يعنى أن بالمجتمع طاقات معطلة وعدم كفاءة Unemployment and Inefficiency وهذا غير مطلوب الآن بعد اتجاه العالم لحرية التجارة وأيضا عالمية تقسيم العمل. وبما أنه على الأقل فى المدى القصير لا يستطيع

مجتمع ما تنمية العرض الاقتصادى لموارده، فأنه لابد من العمل على تحسين التكنولوجى لزيادة القدرة التنافسية لمنتجات هذا المجتمع. ولن يتأتى ذلك إلا بزيادة الإنتاج عن المتـاح من الموارد أولا، وأيضا بالتجويد لإنتاج منتج متميز له قدرة على اختراق الأسواق وذلـك لتجنب الوقوع فى فخ العولمة فى ظل عالمية الميزة والمنافسة.

المراجـــــع

(١) حازم الببلاوى (دكتور). دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الإقتصـــادى. الهيئــة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦.

(٢) حازم الببلاوى (دكتور). "خمسون عاما بعد وفاة كينز" مقال منشور بجريدة الأهرام اول مارس ١٩٩٧، ص ٢٠.

(٣) رياض السيد احمد عمارة (دكتور). إقتصاديات الإنتـــاج الزراعـــى :- النظريـــة والتطبيق. الطبعة الثالثة، ١٩٩٧، ص ص ٢٠-٢٢١.

(٤) رياض السيد أحمد عمارة (دكتور). "مشاكل موجعة للعولمة". مقال منشور بـالأهرام الإقتصادى ٣٠ يوليو ٢٠٠١، ص ٤٧.

(٥) رياض السيد احمد عمارة "الدور المتوقع للدولة فى الزراعة". بحث منشور، مصـــر المعاصرة، القاهرة، ٢٠٠١.

(٦) رياض السيد أحمد عمارة "التنافسية :- المفهوم والتقدير". بحث منشـــور، مصـــر المعاصرة، القاهرة ٢٠٠١.

(٧) عدنان عباس على (دكتور). فخ العولمة:- الإعتداء على الديمقراطيـــة والرفاهيـــة. كتاب مترجم، سلسلة عالم المعرفة رقم (٢٣٨)، أكتوبر ١٩٩٨.

(8) Samuleson, Paul A., and Nordhaus, William D. Economics. 15th edition, McGraw-Hill, INC, 1998, pp. 10-15.

الباب الثانى

فى قوى وتوازن السوق وتقييم البدائل الاستثمارية

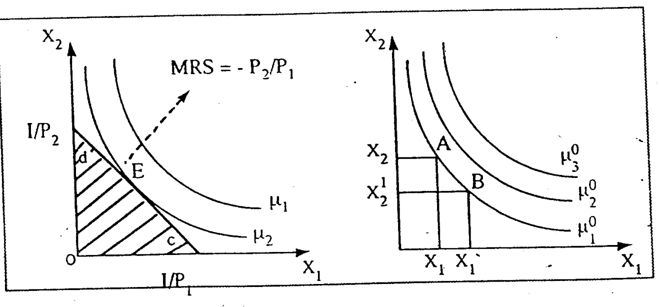
مقدمة:

المشكلة الرئيسية التى يعالجها علم الإقتصاد هى مشكلة الندرة ويعالجها هذا العلم عن طريق مجموعة من الحلول التى تتسق مع تغيرها على مدى الزمان والمكان. وكالحكومات والدول، فالأفراد تواجههم مشكلة الندرة والمحدودية، ولمعظمه رفاهيتهم، فهم غالبا ما يحاولون حل هذه المشكلة بمجموعة من الحلول الممكنة.

أ. دالة الطلب *Demand Function*

أ . ١ . دالة طلب المستهلك Consumer Demand Function :

يحد إختيار المستهلك الفرد للبدائل المتاحة له كمية الدخل (I) Income المتاح لإنفاقه شراء مجموعة ممكنة Possible set من السلع والخدمات (goods (X's) . ويواجه أسعاراً لهذه السلع (Prices (P's لا يمكنه فى الغالب التحكم فيها. ومن الشكل رقم (٢) يتضح أن هذه الممكنات



شكل رقم (١) خريطة سواء

شكل رقم (٢) نقطة توازن المستهلك.

تقع فى المثلث (Odc) . فخارج هذا المثلث ، فأنه لا يمكنه إستهلاك أى توليفات من (x_2, x_1) وذلك لأن أيا من هذه التوليفات تفوق دخله المتاح. والمستهلك فى الاختيار بين التوليفات المتاحة له يحاول الوصول إلي درجة من الإشباع Utility (U) ، شكل رقم (١) . ويمكن ببساطة صيغة علاقة بسيطة ، بفرض أن المتاح هو

الاختيار بين السلعتين (x_1, x_2) ، كما يلى : –

$$I \geq p_1 \; x_1 + p_2 \; x_2 \quad \text{.........................} \quad (1)$$

وأيضا يمكن التعبير عن الإشباع الذى يتحصل عليه من استهلاك السلعتين بالصورة :–

$$\mu^{\circ} = F(x_1, x_2) \quad \text{.........................} \quad (2)$$

من هذه الصياغة اشتق الاقتصاديون صورتين شهيرتين لدالة طلب المستهلك،

أولهما : تفترض أن مستوى الإشباع يمكن تعظيمه فى ضوء الدخل المتاح أو ما يطلق عليها دالة طلب مارشال Marshallian D. Function نسبة إلى العالم مارشال Marshall ، **والثانية** . تفترض أن المستهلك يمكنه – لظروف معينة – أن يعتمد على تدنية إنفاقه Expenditure لبلوغ مستوى ثابت من الإشباع μ° . وفى وهذه الحالة نحصل على دالة تسمى Compansated Demand Function ويوضح الشكل رقم (١) البدائل المختلفة من السلعتين x_1, x_2 التى يتحصل منها المستهلك على نفس القدر من الإشباع . ويلاحظ من هذا الشكل أن التوليفة A تختلف عن التوليفة B وفي الشكل رقم (٢) يمكن رسم خط الميزانية فى المعادلة رقم (١) . بالتوصيل بين النقطتين (I / p_1), (I/p_2) وميل هذا الخط هو $(-P_2/p_1)$. ويتساوى ميل هذا الخط مع ميل منحنى السواء. Indiference curve . وعند النقطة E تتساوى نسبة المنافع الحدية Marginal utility of x's مع معكوس النسبة الثمنية $(-P_2/p_1)$ ونحصل على نقطة على دالة طلب المستهلك للسلعة x_1 مثلا . وكذلك على نقطة فى جدول الطلب Demand schedule للسلعة x_1 ، الجدول رقم (١) والشكل رقم (٢)

السعر p_1

(1)

(2)shift

D_1

D_0

x_1

الكمية/ الزمن

شكل رقم (٣) دالة طلب المستهلك

جدول الطلب علي السلعة x_1

Units	x_1	p_1
1	10	1.0
2	11	0.90
3	10.1	1.0
4	11	0.91

ويبين هذا المنحنى D_0 أن العلاقة بين الكمية والسعر علاقة سالبة ، وذلك بفرض أن السلعة x_1 هى سلعة طبيعية Normal، وهذا المعنى يصير واضحًا بالنظر إلى جدول الطلب. ودالة الطلب فى شكل رقم (٣) لها العديد من السمات وهى :–

أولاً : هى دالة دالة متجانسة من درجة الصفر Homogeneous of Degree Zero فى الأسعار والدخل، بمعنى أن زيادة مقدرها (x%) فى الأسعار والدخل لا يقابلها أى تغير فى الكمية المطلوبة ، ومن ثم مستوى إشباع المستهلك .

ثانياً : هى دالة سالبة الإنحدار إذا ما كانت السلعة طبيعية ، ويختلف الحال عن ذلك بالنسبة للسلع الرديئة Inferior ويرجع ذلك قـــوة أثر الدخل Income effect بالمقارنة بأثر الإحلال Substitution effect فى الحالة الثانية.

ومن المفاهيم العامة المرتبطة بهذه الدالة مفهوم المرونة Elasticity وهى مقياس يصف أثر التغير النسبى فى السعر على الكمية المطلوبة من السلعة . أى التغير النسبى فى الكمية المطلوبة على التغير النسبى فى السعر، وهو مقياس مستقل عن وحدات القياس. وبصفة عامة وتحت شروط محددة Limiting Conditions يمكن صياغة المعادلة

مرونة الطلب = $dq / dp \cdot p/q = \epsilon_D$ ....(3)

وتنحصر قيمة ϵ_D بين الصفر، (∞ -) . وأيضاً يمكن قياس المرونة بين نقطتين (١)،(٢) فى الشكل رقم (٣) وتسمى مرونة القوس Arc Elasticity كما يلى : -

$$\epsilon_D = \frac{q_2 - q_1}{q_1} \cdot \frac{p_1}{p_2 - p_1}$$

ويمكن تقديرها من جدول الطلب كما يلى :-

$$= \frac{11 - 10}{10} \cdot \frac{1}{0.9 - 1.0} = 0.1\ (-10) = -1$$

ومن هذا المثال يتضح أن القيمة هى (-١) . وهذا طلب متكافئ المرونة. وهذه القيمة تختلف من نقطة إلى أخرى على منحنى الطلب. وقد تكون دالة الطلب مرنة تماما، وقد تكون عكس ذلك . وللسلع الضرورية ، كالسلع الزراعية مثلا، فإن الطلب غالبا ما يكون غير مرن لأنها فى مجموعها ليس لها بدائل جيدة. كذلك فالتمييز واجب وضرورى بين حركة الطلب - وهو انتقال الدالة ككل-وبين الحركة من منحنى الطلب،شكل رقم(٣).

أ . ٢ . دالة طلب السوق : -

: Market Demand Function

بفرض أن جميع المستهلكين لسلعة معينة (x) مستقلين من حيث اتخاذ قرارهم ، وأن أحدهما لا يؤثر على الآخر، فإنه يمكن جمع طلب هؤلاء المستهلكين للحصول على دالة طلب السوق

شكل رقم (٤) دالة طلب السوق

على السلعة x. ويمكن تصويرها بيانيا كعلاقة بين الكمية (q_x) والسعر (p) كما فى شكل رقم (٤) . ويمكن قياس المرونة بنفس الطريقة السابق الإشارة إليها فى دالة طلب المستهلك ، وكذلك فالدالة لها نفس السمات السابقة.

ب . دالة العرض *Supply Function* : -

من الناحية النظرية، فإن دالة العرض هى جزء من التكاليف التى يواجهها المنتج . والتمييز واجب وضرورى بين ثلاث فترات زمنية وهى :-

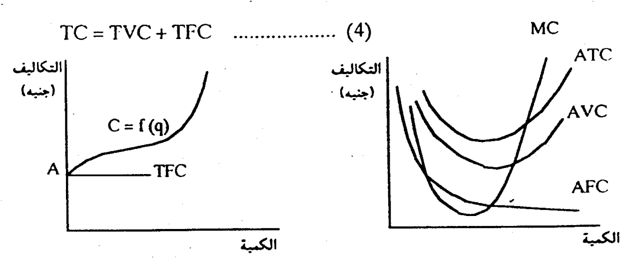
(١) المدى القصير جدا Very short -run والذى لا يتغير فيه الانتاج.

(٢) المدى القصير Short - run الذى يتغير فيه الانتاج ولا تتغير السعة.

(٣) المدى الطويل Long - run والذى يتغير فيه الانتاج والسعة (الحجم).

والتكاليف التى يواجهها المنتج جزئين (١) تكاليف ترتبط مباشرة بالانتاج وهى التكاليف المتغيرة Variable Cost (V.C.) ، وتكاليف لا ترتبط بالانتاج وهى التكاليف الثابتة Fixed cost (FC) ومجموعهما يعادل إجمالى التكاليف (TC).

$$TC = TVC + TFC \quad .... \quad (4)$$

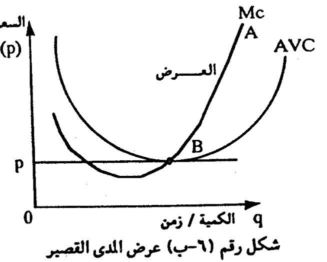


شكل رقم (٥-أ) منحنيات التكاليف الإجمالية

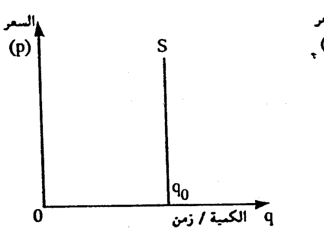
شكل رقم (٥-ب) منحنيات تكلفة الوحدة

وبالرجوع للفترات الزمنية السابق الإشارة إليها فى (١) ، (٣) ، نجد أنه فى الحالة الأولى يكون عندنا حالة منتج يقوم كل صباح بإنتاج كمية معينة (q_0) ويتخذ قراره الإنتاجى بشأنها، ثم يقضى يومه فى بيع هذه الكمية عند أى سعر ممكن للوحدة. وبما أنه لا يستطيع زيارة العرض خلال اليوم، وبالتبعية، لا يستطيع تخزين الفائض أو التصرف فيه، بذلك فالتكلفة الحدية Marginal cost (MC) لأى كمية أقل

من q_0 هى الصفر ، وأكبر من هذا المستوى هى (∞) ، وعليه فإن دالة العرض هى كما بالشكل رقم



شكل رقم (٦-ب) عرض المدى القصير



شكل رقم (٦- أ) عرض المدى القصير جداً

(٦-أ) وهى خط رأسى ولا تعتمد على السعر، والكمية ($0q_0$) هى مجموع ناتج الوحدات الانتاجية.

أما الحالة الثانية، وهى المدى القصير، فأن الصورة تختلف قليلاً، لكن طالما أن الانتاج يمكن أن يتغير ، فإنه يمكن القول أن كل وحدة إنتاجية Firm يمكن أن تعرض كمية من الناتج مقابلة لمستوى سعرى معين . وبذلك فمنحنى العرض يعادل الجزء من منحنى التكاليف الحدية (Mc) أعلى النهاية الدنيا لمتوسط التكاليف المتغيرة Average variable cost شكل رقم (٦-ب) ودالة العرض هى الجزئين. ,(AB) (OP)، أى : -

$$Si = Si(p) \quad \text{for} \quad p \geqq \text{Min . AVC}$$

$$Si = 0 \quad \text{for} \quad p < \text{Min . AVC}$$

ب- دالة عـــرض الســـوق فى المدى المتـغـيـر : Short-run Market Supply Function

- كما سبق الإشارة فى شرح دالة طلب المستهلك ، فإنه بفرض أن جميع الوحدات الانتاجية التى تعرض هذه السلعة مستقلة من حيث قرارها الانتاجى ، فإنه يمكن جمع دوال العرض لتلك الوحدات للحصول على دالة العرض التجمعية ، كما يلى : -

شكل (٧) دالة عرض السوق فى المدى القصير

$$S = \sum_{i=1}^{n} Si(p) = S(p) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

و S (p) هى دالة عرض السوق للسلعة (X) شكل رقم (٧).

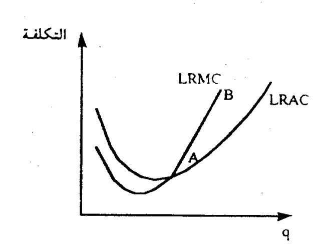
وأيضاً كما سبق الإيضاح فى دارسة دالة الطلب ، فإن مرونة العرض هى : -

$$\in_s = \frac{\partial q^s}{\partial p} \cdot \frac{p}{q^s} \quad \dots (6)$$

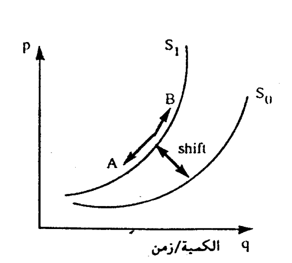
ويضاً يمكن تقدير مرونة القوس بين النقطتين (١) ، (٢) بنفس الطريقة .

$$\in_s = \frac{q_2 - q_1}{q_1} \cdot \frac{p_1}{p_2 - p_1}$$

أما فى المدى الطويل، فإننا نواجه بحالة تكون فيها كافة عوامل الانتاج متغيرة، أى أن كل التكاليف تتوقف على الناتج، وبالتالى فإنه لا توجد تكلفة ثابتة، كما أنه داخل الصناعة Industry يكون عدد الوحدات الانتاجية متغير، وكذلك السعر. ولسنا بصدد عرض هذه المضامين، ولكن للتبسيط يمكن اعتبار دالة العرض على أنها الجزء من منحنى التكلفة الحدية (MC) أعلى النهاية الدنيا. لمتوسط التكاليف Average cost ، شكل رقم (٨).



شكل رقم (٨) منحنى العرض فى المدى الطويل



شكل رقم (٩) دالة عرض الصناعة

وكما هو بالشكل رقم (٩) فإنه للحصول على دالة عرض الصناعة ككل فإنه يمكن تجميع ناتج عدد مقداره n من الوحدات - مكونات الصناعة - وهو منحنى موجب الانحدار فقط فى حالة عدم وجود تأثيرات خارجية External effects على تلك الصناعة . وجدير بنا هنا. أن نشير إلى مضمون الوفورات الاقتصادية الخارجية ، وكذلك اللاوفورات .

[external economies and diseconormies]

شكل رقم (١٠) الوفورات الاقتصادية الخارجية

ففي حالات كثيرة يعتمد انتاج الوحدة الانتاجية على ناتج الصناعة الكلى. فتحقق وفورات خارجية فى حالة ما إذا ترتب على زيادة انتاج الصناعة خفض فى التكلفة للوحدات الانتاجية بها. وذلك كنتيجة لتحسن كفاءة الإدارة أو مستوى تدريب العاملين مما يؤدى إلى خفض التكاليف دون ما خفض فى جودة الناتج. ويحدث العكس إذا ما أدى زيادة الناتج بالصناعة ككل إلى زيادة تكلفة الانتاج للصناعة ككل وكذلك للوحدات الانتاجية بها، وبذلك فدالة العرض من الممكن أن تكون سالبة أو موجبة الإنحدار كما هو بالشكل رقم (١٠) ، وذلك حسب نوع الوفورات التى تحققها الصناعة.

جـ: التوازن واستقرار التوازن :- *Equilibrium α Stability*

فى الأجزاء السابقة ، تمكنا من الحصول على دالة الطلب والعرض فى ظل ظروف انتاجية واستهلاكية كثيرة. والسؤال الذى يدور بعد ذلك يكون عن السوق أى المكان الذى تلتقى فيه قوى العرض والطلب. وقوى العرض والطلب هى قوى السوق . والسوق بها هيئات ثلاث هما المنتج والمستهلك والوسيط ، ويحكمها آداء وظائف معينة وذلك فى إطار مؤسس وتنظيمى معين ومحدد . وأقرب المفاهيم للذهن هو هيكل السوق التنافسية Perfectely Competative Market ، فهذه السوق بها عدد من المتعاملين (بائعين ومشترين) كبير جداً، وكل منهما محدود القدرة والطاقة بالنسبة للسوق ككل . كذلك فحرية الدخول والخروج من وإلى السوق مكفولة وذلك فى المدى الطويل، أيضاً فالمعلومات والأنباء التسويقية كافية ومتاحة عن كافة تعاملات السوق وبتحقيق هذه الشروط الضرورية تكون المنافسة كاملة . وإذا تحقق بعضاً منها تكون هناك درجة من المنافسة تتوقف على المتحقق من هذه الشروط. وفى حالة التوازن فإنه ببساطة يمكن القول بأن الكمية المعروضة (S) تساوى الكمية المطلوبة (D).

$$D = S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

ولإيضاح ذلك ، افرض أن دالتى الطلب والعرض هما : -

$$D = -50\,p + 250$$

$$S = 25\,P + 25$$

فإنه بتحقيق الشرط فى (٧) فإن : -

$$-50\,P + 250 = 25 + 25$$

وهذا يعنى أن $P = 3$ ، وأن $D = S = 100$.

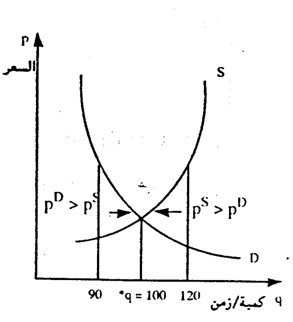
ويمكن إيضاح هذا المثال بيانيا فى شكل رقم (١١) . ومن الشكل يتضح أنه إذا كانت $P>3$ مثلا ولتكن ٥ قروش ، فإنه يتحقق فائض عرض فى السـوق، وهذا يعنى أنه إذا لم يكن هناك بديل للبائعين سوى التخلص من السلعة ، خاصة فى المدى

شكل رقم (١١) سعر التوازن.

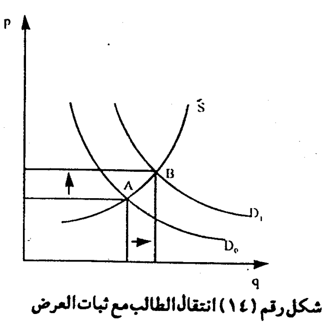
القصير فإن السعر لابد وأن ينخفض إلى مستوى سعر التوازن . وعكس هذه الحالةيحدث إذا كان السعر أقل من ٣ قروش فتكون رغبات البائعين أقل من طلب المستهلكين وبالتالى يكون هناك عجز، وهذا يعنى أن السعر لابد وأن يرتفع إلى سعر التوازن . ونفس هذه المضامين يمكن تفهمها من الشكل رقم (١٢) حيث أنه إذا كان سعر العرض أكبر من سعر الطلب فإن الكمية سوف تقل. حتى تصل إلى كمية التوازن (q = 100) والعكس صحيح إذا كان سعر الطلب أكبر من سعر العرض ، فإن كمية التعامل سوف تزيد حتى تصل إلى كمية التعامل سوف تزيد حتى تصل إلى كمية التوازن. (q* = 100).

وذلك بفرض أن إشارات السوق سليمة.

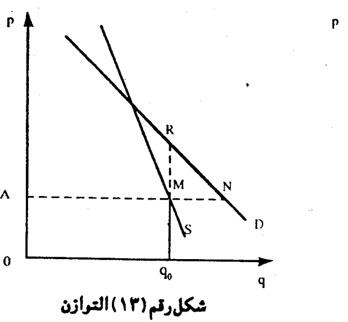
وسيادة واستقرار التوازن بالشكل السابق الإشارة إليه يتطلب شروط أهمها استقرار الطلب والعرض . ويصبح هذا التوازن مستقراً Stable إذا ما أمكن الرجوع إليه بعد أى تغيرات . وهذه الصورة فى الشكلين (١١) - (١٢) تبين الحالة المثالية . لكن هناك حالات تكون هذه الصورة أكثر صعوبة . فمثلا فى حالة ما إذا كان ميل دالتى العرض والطلب سالبتى الانحدار ، كما هو بالشكل رقم (١٣). ويتوقف بلوغ التوازن على ميل كل من العرض والطلب.



شكل رقم (١٢) كمية التوازن



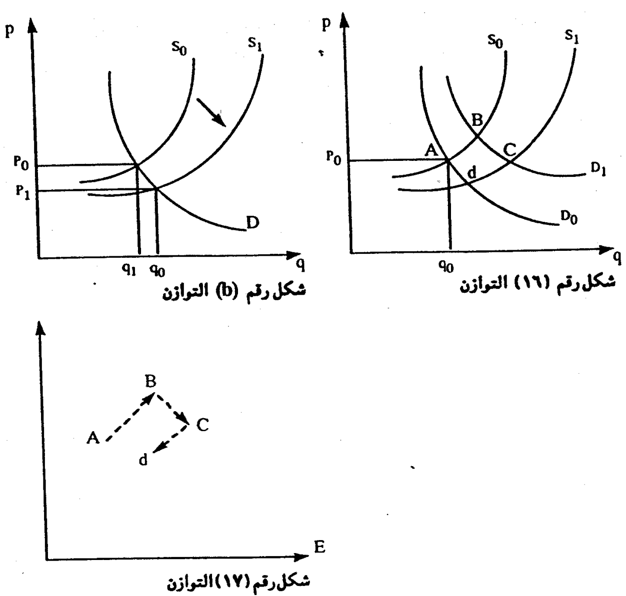
شكل رقم (١٤) انتقال الطالب مع ثبات العرض



شكل رقم (١٣) التوازن

وإذا ما تغيرت العوامل المؤثرة على كل من الطلب والعرض كدخل المستهلك مثلا على جانب الطلب، أو التكنولوجى على جانب العرض تتغير حالات التوازن كما فى أشكال (١٤)، (١٧).

وبجانب أسئلة كثيرة تتعلق بالتوازن ، وخاصة فى سوق السلع الزراعية، فالسؤال الجوهرى هو عن مدى الإبطاء الذى يمكن أن يحدث فى استجابة البائعين لرغبات المستهلكين. فعلى سبيل المثال لا الحصر ،

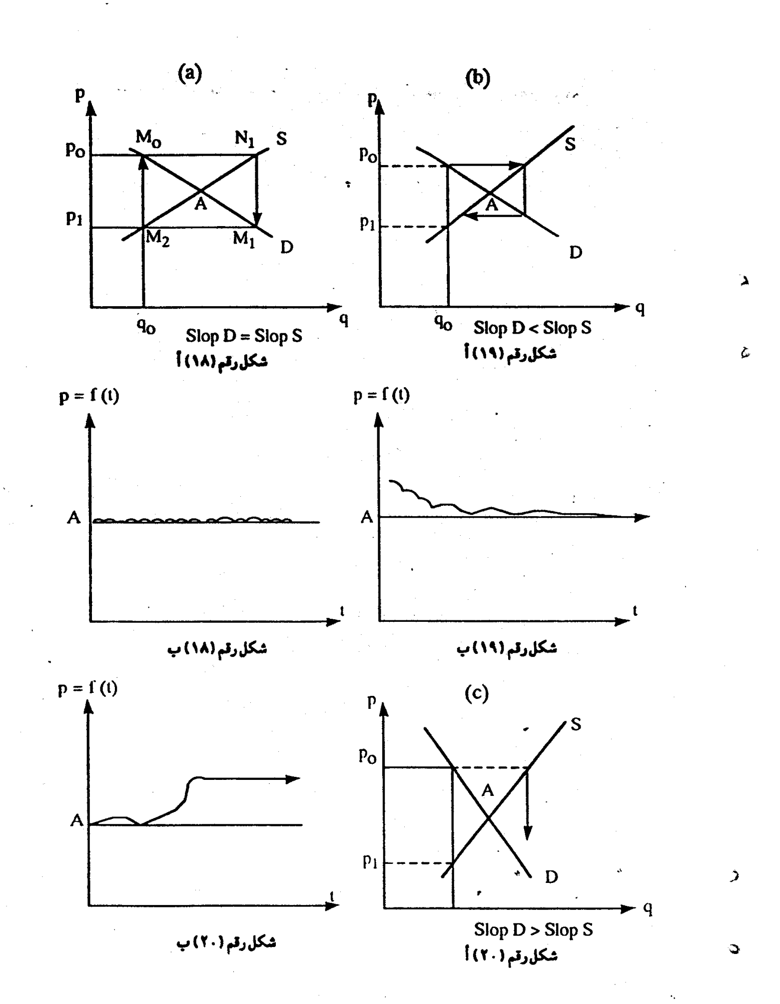


شكل رقم (b) التوازن

شكل رقم (١٦) التوازن

شكل رقم (١٧) التوازن

قد يبنى المزارع قراره الانتاجى على سعر معين للقمح ، ويحدث أن يواجهه بسعر آخر بعد الحصاد ، ففى هذه الحالة يصعب أو يستحيل أن تكون الاستجابة مباشرة . فالكمية المطلوبة تعتمد على السعر المعلن فى فترة ما . بينما يستلهم المنتجون قرارهم الانتاجى من سعر فى فترة سابقة (t-i)، وتصبح الحالة المثالية هى تلاقى رغبات المنتجين والمستهلكين عند سعر معين فى فترة زمنية (t). والظاهرة على هذا المنوال تتبع نمط النموذج العنكبوتى Cobweb pattern . ويمكن بسهولة تتبع ثلاث حالات شائعة فى الأشكال البيانية رقم (١٨) ، (١٩)، (٢٠). ففى الشكل رقم (١٨) نجد أنه عند السعر P_0 يعرض البائعين كمية تلك الفترة (P_0N_1) ويطلب المستهلكون كمية أقل هى(P_0M_0) وهذا يعنى أن الأسعار لابد وأن تنخفض . فإذا كان سعر الفترة التالية هو P_1 وكانت الكمية المطلوبة هى P_1M_1 والكمية المعروضة هى P_1M_2 فإنه يتوقع أن ترتفع الأسعار فى فترة تالية . وبما أن ميل منحنى الطلب يعادل ميل منحنى العرض كقيمة مطلقة فإن السوق تعتبر غير مستقرة ديناميكيا حول نقطة التوازن A. وتختلف الصورة فى الحالة (b) ، حيث أن ميل منحنى


(a)
p
Po
P1
Mo
N1
S
A
M2
M1
D
qo
q
Slop D = Slop S
شکل رقم (۱۸) أ
(b)
p
Po
P1
S
A
D
qo
q
Slop D < Slop S
شکل رقم (۱۹) أ
p = f (t)
A
t
شکل رقم (۱۸) ب
p = f (t)
A
t
شکل رقم (۱۹) ب
p = f (t)
A
t
شکل رقم (۲۰) ب
(c)
p
Po
P1
A
S
D
q
Slop D > Slop S
شکل رقم (۲۰) أ

الطلب كقيمة مطلقة أقل من ميل منحنى العرض ، وفى هذه الحالة تتحول السوق إلى حالة توازن ديناميكى على مدى الفترات . أما إذا زاد ميل الطلب كقيمة مطلقة عن ميل العرض ، فإن السوق تتحول إلى صورة ديناميكية غير مستقرة على مدى الفترات ، ويستمر عدم التوازن هذا حتى تصل t إلى (∞) . إذا نخلص مما سبق إلى أن السوق تصبح ديناميكيا مستقرة فى حالة ما إذا كان ميل العرض أقل من ميل الطلب كقيمة مطلقة وهذا النموذج وصف فى كتب الاقتصاد لوصف الاستجابة بإبطاء Lagged Response فى سوق فردية أو ما يطلق عليه بالنموذج العنكبوتى .

References

[1] Friedman, Milton. **Price Theory**. 2 nd Edition, Aldine Publishing Company, 1976, pp 12 - 153.

[2] Handerson, J. M. and Quandt, R. E. **Microeconomics Theory : - A Mathematical Approach**. 2 nd Edition. McGraw - Hill, Inc.,1971, pp6-142.

[3] Hey, J. D. **Uncertainty in Micoreconomics**. New York : - New York University Press, 1979, pp 38 - 56.

ثانيا : تقييم البدائل الاستثمارية :

تقييم البدائل الاستثمارية استناداً إلى التكلفة (C) Cost ، والعائد (B) Benefit ليس من الموضوعات الجديدة. ففى عام ١٨٠٨ قدم ألبرت جالتين Albert Gallatin دراسة ينادى فيها بمقارنة التكاليف والعوائد للأداء الأفضل للمشروعات. كذلك فقد اعتاد الباحثين على دراسة معايير المفاضلة بين البدائل فى ظروف يقينية كاملة ، وهذا غير صحيح ولا يتفق مع طبيعة البنيان الزراعى من حيث أنه صناعة مفتوحة وبيولوجية تتأثر بالكثير من مصادر اللايقين. ففى ضوء المعرفة الكاملة ، أن كانت هناك زراعة تتسم بهذه السمة - فإنه يمكن القول أن مشروع ما سيكون مربحاً لمدة عشرة سنوات مثلا . ولكن الأقرب للواقعية فى الزراعة هى ظروف اللايقين Uncertainty ، وهذا يعنى أن تقدير المؤشرات الحاكمة يتطلب درجة عالية من الخبرة والإلمام. وقد أوردت المثال التالى بالجدول رقم (٢) لمعرفة أثر نقص المعلومات على اتخاذ القرار والمفاضلة

جدول رقم (١) . الدخول المتوقعة بالجنيه من أربعة بدائل فى ضوء اللايقين.

الاستراتيجية(البديل)	الدخل (I)	الاحتمال p (I)	الدخل المتوقع E (I)	ملاحظات
أ. البديل الأول	١،٠٠٠،٠٠٠	٠.٣	٣٠٠،٠٠٠	أكبر خسارة وأكبر دخل متوقع
	-٥٠٠،٠٠٠	٠.٢	-١٠٠،٠٠٠	
	صفر	٠.٥	صفر	
صافى البديل الأول		١.٠٠	٢٠٠،٠٠٠	
ب البديل الثانى	١٠٠،٠٠٠	٠.٣	٢٠،٠٠٠	أقل خسارة ودخل متوسط
	٥٠،٠٠٠	٠.٤	٢٠،٠٠٠	
	صفر	٠.٢	صفر	
	-٢٠،٠٠٠	٠.١	-٢،٠٠٠	
صافى البديل الثانى		١.٠٠	٤٨،٠٠٠	
جـ- البديل الثالث	٥٠،٠٠٠	٠.٧	٣٥.٠٠٠	
	٣٠،٠٠٠	٠.٢	٦.٠٠٠	
	صفر	٠.١	صفر	
صافى البديل الثالث		١.٠٠	٤١.٠٠٠	
د- البديل الرابع	٣٠،٠٠٠	٠.٤	١٢.٠٠٠	أقل دخل متوقع ولا توجد خسائر
	٢٥،٠٠٠	٠.٤	١٠.٠٠٠	
	١٥،٠٠٠	٠.٢	٣.٠٠٠	
صافى البديل الرابع		١.٠٠	٢٥،٠٠٠	

بين البدائل وقد أشرت إلى هذه النقطة لإعتقادى أن تقييم المشروعات فى ضوء المعرفة الكاملة فى ظل ظروف الانتاج الزراعى الحالية أصبح نوع من التبسيط الذى لا يتسم بالدقة ولا يقترب بأى حال من الواقع وإن كان ولا بد فيمكن اعتبار نتائجه مؤشرات عامة.

أيضًا فهناك إسراف شائع فى تقدير معايير الحكم على جدوى المشروعات ، وهناك نوع من الخلط بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة (القومية) وطوعت المعايير لتعطى فى بعض الأحيان قراءات ليس لها فى الواقع قيمة تذكر . فمعايير التقييم مثل صافى القيمة الحالة Net Present Value (NPV) أو معدل العائد الداخلى (IRR) Internal Rate of Return ومؤشرات الربحية Profitability Index وغيرها تستخدم لتقييم مشروعات صغيرة لمزرعة دواجن مثلا . لكن شاع الإسراف فى استخدامها إلى الدرجة التى استعملها بعض الباحثين لتقييم المشروع القومى للميكنة ومحطات الخدمة الآلية وخدمات الإرشاد الزراعى وغيرها. ولا أعلم كيف قدر من حسبوها التكاليف والعوائد المباشرة فى المستقبل، ولا أعلم أيضاً على أى سعر خصم اعتمدوا فى مثل هذه التقديرات . وخاصة أن ببعض تلك المشروعات مكون أجنبى قد يكون فى شكل منح أو قروض أو تسهيلات أو غيرها إذا نخلص من ذلك إلى ما يلى :-

أ- عناصر التقييم تختلف لزراعة اليقين (المعلومات الكاملة) عن زراعة اللايقين (الحالة الواقعية).

ب- معايير التقييم يجب أن تشتمل على تقدير كافى Sufficient لعناصر التكاليف والعوائد حاليا ومستقبلاً.

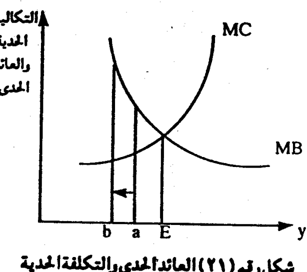
جـ- معايير التقييم يجب أن تشتمل على التكاليف والعوائد المباشرة وغير المباشرة . وأيضًا يجب أن تحدد بدقة مدى استقلالية المشروع من المشروعات الأخرى القائمة أو التى ستقوم بمنطقة المشروع وأيضًا يجب أن تقدر مدى انتفاع المشروع بالمشاريع القائمة ، ومدى الأضرار التى يمكن أن تحدث للمشاريع القائمة من إنشاؤه وهكذا.

من المحاذير (أ) - (جـ) السابقة يتضح أن المهمة ليست سهلة كما أن القائمين على التقييم يجب أن تتوفر لهم المعلومات الكاملة ، ويكونوا على دربة وعلم بطرق وأساليب التقييم وكيفية استخدامها وأهم المحاذير المرتبطة بها.

وللتبسيط فسأقدم فى هذا الجزء شرح بسيط لأهم معايير تقييم المشروعات الصغيرة وذلك فى ضوء اليقين الكامل.

فمن أبسط المعايير التى يمكن تطبيقها للحكم والوقوف على جدوى مشروع ما يسمى بنسبة التكاليف

/ للعائد أو نسبة العائد/للتكلفة (B/C) Benefit / Cost Ratio) وباستخدام هذا المؤشر فإننا ننشد حقيقة مقارنة تيار التكلفة لتيار العائد ، وهذا فى حد ذاته ليس هدفًا بل فى الحقيقة تهدف الإدارة إلى معظمه هذه القيمة ، هذا فضلا عن أن هذا المعيار يعطى نتائج مضللة وغير منطقية فى بعض الأحيان ومثال ذلك ما هو واضح بالشكل رقم (١) حيث أنه بالرجوع من (a) إلى (b) تتزايد نسبة التكاليف / للعائد، وهذا غير منطقى ويكاد يكون هذا المعدل منطقيا عند النقطة (E) وفقط تكون نسبة التكاليف / للعائد مجدية فى ترتيب أهداف المشروع أو فى الحكم السريع على جدواه، مثل مؤشر فترة الاسترداد Pay Back period .



شكل رقم (٢١) العائد الحدى والتكلفة الحدية

ويعتبر معدل العائد الداخلى Internal Rate of Return(IRR) أكثر المعايير المستخدمة فى الحكم على جدوى المشروعات الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل ، ويقصد به سعر الخصم الذى يعادل صافى القيمة الحالية لتيار من صافى العائد بالصفر، أى : -

$$\sum_{i=1}^{n} \frac{b_t - C_t}{(1+i)^t} = 0$$

ومن هذه المعادلة يتضح أنه بمعرفة تيارى العوائد والتكاليف يمكن إيجاد سعر أو أكثر للخصم الذى يجعل صافى القيمة الحالية لصافى العائد مساوية للصفر وهذه القيمة نظريًا هى متوسط صافى العائد . ومعدل العائد الداخلى يستخدم فى ترتيب البدائل الاستثمارية بدون تحديد لسعر الفائدة ولهذا فإنه إذا كان من غير المعلوم معرفة سعر الفائدة المستخدم فى التقييم فإنه يمكن الاستناد إلى سعر الخصم كبديل . ويؤخذ عليه مايلى :-

أولاً : ليس من الضرورى فى كل الأحيان أن يكون حل واحد (سعر واحد) Unique solving للمعادلة السابقة.

ثانياً : ولكن أخطر مشكلة مرتبطة باستخدام معدل العائد الداخلى أنه لا يعطى ترتيبا جيدا للمشروعات المتنافية Mutually exclusive بل قد لا يكون الترتيب صحيحاً. هذا فضلا عن أنه ليس مؤشرا للحجم الأمثل للمشروع.

ثالثاً : لعل الاعتراض الثالث على استخدام معدل العائد الداخلى أنه لا يعكس ندرة المتاح من رأس المال فى الفترات اللاحقة من عمر المشروع . كذلك فهو ليس معيارا جيدا فى حالة التقدير فى ظل ظروف المخاطرة واللايقين ويفضل عليه معيار صافى القيمة الحالية .

وصافى القيمة الحالية Net Present Value (NPV) هو من أفضل المعايير التى يمكن الاستناد إليها للحكم على جدوى مشروع ما وكذلك ترتيب البدائل وهى تعادل القيمة الحدية من الناحية النظرية وهذه القيمة يمكن تقديرها للفترات المنفصلة Discreate كما يلى :

$$NPV \overset{i=1}{=} - C_0 + \frac{\overset{n}{\sum} Bi}{(1+r)^n}$$

حيث أن C_0 هى التكلفة الاستثمارية الأولية ، $Bi = b_t - c_t$. وفى الفترات المتصلة تصبح المعادلة

$$NPV = - C_0 + \int_0^n B_{it} \cdot e^{-rt}$$

والصيغة الأولى هى الغالبة الاستخدام فى العديد من المشاريع لأن التقييم يكون سنويا . كذلك فإذا كان العائد ثابتا لفترة لا نهائية فإن المعادلة ككل هى (B/r) والقاعدة العامة هى أن المشروع مجديا إذا كان صافى العائد السنوى أكبر من الصفر عنده تقديره عند سعر فائدة مناسب . أى للمشروع صافى قيمة حالية سنوية موجبة وهذا المعيار أفضل من السابق وهو كذلك فاختلاف سعر الفائدة بين الفترات يعكس ندرة (أو وفرة) رأس المال وسبل تدبير التمويل فى حالة الندرة بتكلفة معقوله ،وأيضا سبل توظيف فائض رأس المال فى حالة الوفرة بعائد مجزى . وإذا أخذنا فى الاعتبار ثبات الظروف غير المنظورة (اللايقين) فإن صافى القيمة الحالية لا يعطى تميزاً واضحا بين المشروع الذى يعطى عائدا كبيرا وتكلفته عالية والمشروع الذى يدر عائدا محدودا وتكلفته عالية طالما أن صافى القيمة الحالية لصافى العائد فى الحالتين متساوية . ومثالنا على ذلك المثال التالى :

		Project 1	Project 2
P. V. of benefits	M. L. E.	20	200
P. V. of Costs	M. L. E.	10	190
P. V. of net benefits		10	10

وعليه فإنه في ظروف اللايقين تختلف الصورة ويصبح للتمييز قيمة فى مثالنا يكون المشروع الأول أكثر أفضلية.

وعموما فإن معدل العائد الداخلى (IRR) هو تقريبا ما اقترحه كينز Keynes فى كتابه الشهير تحت مسمى الكفاءة الحديثة لرأس المال Marginal Efficiency of capital وقد اختلفت وجهة نظر ليرنر Lernerفى هذا المفهوم وفرق بين مفهومى الاستثمار ورأس المال Investment and capital وقدم مفهوما آخر هو الكفاءة الحدية للاستثمار Marginal efficiency of investment ومعيارى كل من كينز وليرنر هما من المعايير التى تصلح فقط للتدريس للطلاب والتطوير النظرى ، ولكن فى التطبيق العملى بكليهما نواقص ولهما مشاكل . ويمكن أن نورد المثال التالى كنوع من الإيضاح عن مشاكل ترتيب البدائل الاستثماريه وأفضلية صافى القيمة الحالية (NPV) . فصافى القيمة الحالية كما سبق الإشارة يعتمد فى ترتيبه للبدائل على سعر الفائدة السوقى Market rate of interest ، فى حين أن معيار الكفاءة الحدية لرأس المال ليس له علاقة بسعر الفائدة السوقى سوى أنه سعر قطع . فإذا كان لدينا المشروعين التاليين:

المشروع	التكاليف M. L. E	العائد فى الفترة ٢	العائد فى الفترة٣	الكفاءة الحدية لرأس المال	صافى القيمة الحالية r = 0	r = 1
المشروع الأول (I)	١	صفر	٠	١	٣	صفر
المشروع الثانى (II)	١	٢	١	١.٤١٤	٢	٠.٢٥

إذا باعتبار معادلة العائد الحدى لرأس المال يمكن كتابها على الصورة :

$$O = C + R_t + \frac{R_t + 1}{1 + m} + \frac{R_t + 2}{(1 + m)^2} + \frac{R_t + n}{(1 + m)^n}$$

فإنه بالنسبة للمشروع الأول : - يمكن حساب m كما يلى

$$O = -1 + 0 + \frac{0}{(1 + m)} + \frac{4}{(1 + m)^2}$$

وبحل المعادلة نجد أنها كالآتى :-

$$(1 + m)^2 = 4$$

أو

$$1 + 2\,m + m^2 = 4$$

أو $m(2+m) = 1$

وهذا يعنى أن $m = 1$

وبالنسبة للمشروع الثانى : - نجد نفس المعادلة يمكن حلها كما يلى :

$$0 = -1 + 0 + \frac{2}{(1+m)} + \frac{1}{(1+m)^2}$$

وبتحريك -١ إلى الطرق الآخر ، والضرب فى $(1+m)^2$ نجد أن :-

$$(1+m)^2 = 2 + 2m + 1$$

وبطرح $(1+2m)$ من طرفى المادلة نصل إلى أن $m^2=2$ أو أن $m = 1.414$ وهذا ببساطة يعنى أنه بالرغم من أن المشروعين لهما نفس التكاليف ، إلا أن المشروع الأول له أدني عائد فى الفترة الثانية وأقصى عائد فى الفترة الثالثة . وإيضا فيما أن $m_2 > m_1$ فإن المشروع الثانى أفضل من المشروع الأول بفرض أنهما غير متنافيين.

وبالرجوع إلى معيار صافى القيمة الحالية ، فإن من المعلوم أنه ستكون لدينا إجابتين طالما أن سعر الفائدة مختلف وهذا ما يمكن تبيانه كما يلى :-

١- $r = 0$: -

$$PV1 = -1 + 0 + \frac{0}{1} + \frac{4}{1} = 3$$

$$PV2 = -1 + 0 + \frac{2}{1} + \frac{1}{1} = 2$$

- وهذا يعنى أنه عند سعر فائدة منخفض حتى الصفر يكون للمشروع الأول أفضلية مطلقة عن المشروع الثانى (عكس إجابة IRR).

١- $r = 1$: -

$$PV1 = -1 + 0 + \frac{0}{2} + \frac{4}{4} = 0$$

$$PV2 = -1 + 0 + \frac{2}{2} + \frac{1}{4} = 0.25$$

وهذه الإجابة تتسق مع إجابة (IRR) ويمكن رسم المثال السابق بيانيا بسهولة . ومن هذه النتائج يتضح أن الكفاءة الحدية لرأس المال أو IRR.

ليس لها علاقة بسعر الفائدة ومن ثم لا تعكس تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار ، كما أنه باعتبار المتساوية التالية .

$$r = \pi + p$$

حيث π معدل التضخم ، (p) سعر الفائدة الحقيقى لا تضح لنا أهمية الأخذ بمعيار صافى القيمة الحالية. وكذلك فى المثال السابق يتضح لنا أن $PV(I) > PV(II)$ لأسعار الفائدة المنخفضة والعكس لأسعار الفائدة المرتفعة . ولكن السئول هل هناك سعر فائدة تتعادل عنده صافى القيمة الحالية لكلا المشروعين ؟ والإجابة نعم ويمكن إثبات ذلك بمساواة صافى القيمة الحالية لكلا المشروعين ، أى

$$PV(I) = PV(II)$$

أى أن : -

$$0 - 1 + \frac{0}{1+r} + \frac{4}{(1+r)^2} = 0 - 1 + \frac{2}{1+r} + \frac{1}{(1+r)^2} =$$

وهذا يعنى أن $2r = 1$ وأن $r = 0.5$ وعند سعر الفائدة هذا تكون صافى القيمة الحالية لكلا المشروعين ٧٨ . ٠

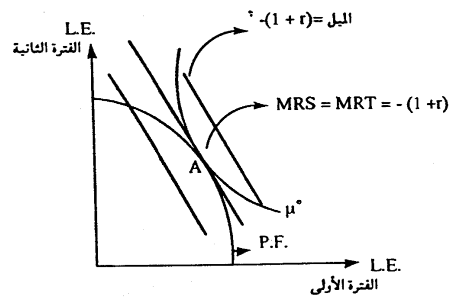
وفى النهاية يصبح السئول هل فى الفترات المختلفة من عمر المشروع يمكن التوصل لمعيار للكفاءة الاقتصادية ، والإجابة هى أيضًا نعم حيث يمكن ببساطة إثبات المتساوية.

$$MRT_{(y_1,y_2)} = -(1+r) = MRS_{y_1,y_2}$$

والجزء الأول من المتساوية يمكن الحصول عليه إذا كانت صورة الدالة الانتاجية للفترات المختلفة هى $Q = f(y_1, y_2)$ من ثم يمكن اشتقاق منحنى الانتاج المتماثل Production Fronteer والذى يكون ميله هو

$$\frac{dy_1}{dy_2} = -\frac{dQ}{dy_1} \Big/ \frac{dQ}{dy_2}$$

ونفس الإثبات تقريبا للحصول عليمعدل الإحلال الحدى (MRS) إذا كانت صورة دالة المنفعة للفترات المختلفة هى $\mu = \mu\ (y_3, y_2)$ ويوضح الشكل رقم (٢٢) النقطة التى تحقق شروط باريتو وهى نقطة A.



ثانيا الطلب الاستثمارى :

الإنفاق الاستثمارى له أهمية كبرى فى دفع معدلات نمو الإنتاج فى أى مجتمع من المجتمعات . وقد أخذ كثير من الاقتصاديين على أنه فى المدى القصير يكون الاستثمار له سببية التأثير على الناتج ومن ثم الدورة التجارية . ومن هنا كان الاعتقاد فى أن السياسات التثبيتية Stabilization policies لابد وأن تنطوى على تخفيف حدة التقلب فى الانفاق الاستثمارى والاستثمار هو ناتج تضحى به من استهلاك اليوم ، أى موارد للاستخدام المستقبلى ، وهو بذلك أساس التكوين الرأسمالى . والاستخدام المستقبلى لتلك الموارد قد يكون استهلاكا وقد يكون استثماراً. فإذا كان استثمارا فهو يشكل اضافة أخرى لناتج المجتمع وهذا ببساطة يعنى أنه إذا كانت مستويات الاستثمار فى الوقت الراهن عالية ، كانت فرص الاستهلاك للأجيال القادمة أيضا مرتفعة . وهذا المضمون ينطبق على الأفراد كما هو على المجتماعات . وأبسط صورة لدالة الطلب الاستثمارى هى $i = i\ (r)$. وهى دالة بسيطة تعنى أن فرص الاستثمار تتأثر عكسيا بسعر الفائدة الجارى . وسعر الفائدة الجارى هو كما أشار العالم كيز وقتى التأثير فى القرار الاستثمارى . وفى الواقع فإن القرار الاستثمارى غالبا ما يتوقف على مستوى الناتج وكذلك الفارق بين سعر الفائدة السائد والمتوقع . وهناك آراء كثيرة فى هذا الصدد ، وفى النموذج الاستاتيكى كانت هناك العديد من الصور بجانب الصورة السابقة وكذلك الصورة.

$$i = i\ (r, y)\ ;\ (di / dr) < o\ ,\ (di / dy) > o\ ....\ (1)$$

ملحوظة :

شكك كينز فى سعر الفائدة كمعيار للاستثمار وأكد أنه ظاهرة وقتية فى التأثير Current Phnomenon

والاستثمار الإجمالى (i_g) هو بصفة عامة الاستثمار اللازم لحفظ مستوى أداء الأصل الرأسمالى عند حد معين . وفى فترة بعينها هو يساوى تقريبا الاستثمار اللازم للإحلال فى الأصل الرأسمالى . أما الاستثمار الصافى. Net Invest فهو الجزء من الاستثمار الإجمالى اللازم لزيادة الأصول الرأسمالية أى أن:-

$$i_n = \Delta K^E \equiv sy \text{ .... } (2)$$

وذلك بفرض عدم وجود إبطاء Lag وأن الاستثمار فى الأصول هو تقريبا المستهدف . و (s) هى نسبة الإدخار ، (y) هى الناتج. وتوضح هذه المعادلة أن (i_n) تعتمد على التغير فى المستوى التوازنى فى الأصول الرأسمالية . إما الاستثمار الأحلالى فهو يتوقف على معدل الإحلال (δ) وهو عبارة عن :-

$$i_r = \delta K \text{ .... } (3)$$

وهذه المعادلة تشير إلى أن (i_r) يعتمد على حجم الأصول الرزسمالية وبإضافة (i_n) إلى (i_r) نحصل على الاستثمار الإجمالى (i_g) كما يلى :-

$$i_g = i_n + i_r \text{ .... } (4)$$

وهذه هى دالة الاستثمار الإجمالى بفرض عدم وجود إبطاء . وهذه العلاقة تميز الوضع الاستاتيكى . وإذا نظرنا إلى ديناميكية تلك العلاقة يصبح من الضرورى النظر إلى العلاقة بين التغير فى الناتج وصافى الاستثمار (i_n) وهذه العلاقة هى ما يشار إليها بمعجل الاستثمار . وأن التغير فى الناتج المصاحب لزيادة الأصول الرأسمالية هى مايعادل التغير فى الناتج من الادخار عند مستوى معين ومن هذه النظرية التى تم صياغتها فى المعادلات السابقة يتضح أنه يمكن تجميع تلك العلاقات فى الصورة :-

$$i_g = \Delta K^E (y, c, p) + \delta K \text{ .... } (5)$$

حيث أن (y) الناتج ، (p) المستوى العام للأسعار ، (δ) معدل الإحلال.

أما (c) فهى لها معنى آخر ، وهى قيمة تقديرية لتكلفة استخدام الأصل الرأسمالى فى فترة ما . وهى تكلفة استخدام الأصل الرأسمالى User cost of capital وهى قيمة تقديرية وليست قيمة سوقية كأجر العامل مثلا ، وذلك لأنه فى المعتاد شراء الأصل الرأسمالى فى سنة ما ثم تمتد خدماته لفترة n من السنوات ، ومن خلال هذه القيمة يضاف لمتغيرات المعادلة (٥) سعر الفائدة (r) ومستوى الأرباح (π).

وبالرجوع مرة أخرى ألى صورة الدالة (١). فإنه يمكن دراسة أثر السياسة المالية على الاستثمار . والسئوال هو متى تؤدى سياسة الدولة المالية إلى زيادة الاستثمار . وبمفاضلة الدالة فى (١) فإننا نصل إلى:-

$$di = o = (di/dr)\, dr + (di/dy)\, dy$$

أى أن : -

$$(dr/dy)|_i = -(di/dy)/(di/dr) =$$
$$= -(+)/- > 0$$

من خلال هذه العلاقة يمكن القول أنه من خلال زيادة الإنفاق الحكومى (الاستثماري) فإنه تحت شروط محددة (مرتبطة السياسة (النقدية) أن زيادة (y) سوف تؤدى إلى زيادة الاستثمار . وهذه القاعدة صحيحة وخاصة فى الاقتصاديات التى بها طاقات معطلة.

References

(1) Beare, John B. **Macroeoonomics : Cycles, Growth, and Policy in A Monetary Economy.** New York :- Macmillan Publishing Co., Ic., 1978 , Ch. 5.

(2) Branson, William H. **Macroeconomics Theory and Policy** . 2 nd Edition, New York:- Harper a Row Publishers, 1979, Ch. 11.

(3) Herfindahl O. C. and Keneese, Allen V. **Economic Theory of Natural Resources.** Ohio, . Columbus :- Charles E. Merrill Publishing Company, 1974, pp. 191-209.

(4) Keynes, John Maynard. **The General Theory of Employment , Interest and Money** . New York :- Harcourt, Brace and World Inc., 1974, Ch. 11.

دار الهانى للطباعة والنشر

ت : ٤٤٤٢٠٥٥